الرؤية الاستراتيجية لوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

قطاع التكوين المهنى

تنزيلا لمضامين البرنامج الحكومي وتماشيا مع توصيات النموذج التنموي، ومواصلة تنفيذ البرامج والأوراش المفتوحة وفق خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، فإن وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات (قطاع التكوين المهني) ركزت برنامج عملها في تطوير منظومة التكوين المهني على عدة مشاريع استراتيجية بناء على المحاور التالية:

التوجه الاستراتيجي الأول: إرساء نظام تكوين مندمج ومتاح للجميع

1. **ملائمة مستمرة للتكوينات مع حاجيات سوق الشغل من خلال:**
   - وضع مرصد الملائمة بين التكوين المهني وحاجيات سوق الشغل والعمل على تقوية الترابط والالتقائية مع المرصد الوطني لسوق الشغل؛
   - تعزيز وإرساء جهاز لتحليل وإنتاج بيانات حول الحاجيات من الكفاءات على مختلف المستويات القطاعية والجهوية.

2. **تطوير وتنويع عرض التكوين المهني:**

تعزيز الطاقة الاستيعابية عبر توسيع شبكة التكوين المهني العمومي بإحداث مؤسسات جديدة بما فيها:

- مدن المهن والكفاءات بجهات طنجة-تطوان-الحسيمة وبني ملال-خنيفرة والدار البيضاء-سطات والداخلة-وادي الذهب، مراكش-آسفي، فاس-مكناس، درعة-تافيلالت وكلميم-وادنون؛ إحداث معاهد التكوين ذات التدبير المفوض في مهن الماء والتطهير والبيئة بفاس، مهن الصناعة الصيدلانية بالدار البيضاء؛
- برمجة إحداث معهد التكوين في الكفاءات المقاولاتية بمراكش.

3. **تطوير منظومة منصفة وناجعة للدعم الاجتماعي عبر:**
   - الرفع من الطاقة الإيوائية لمؤسسات التكوين من خلال إحداث داخلية جديدة؛
   - توسيع قاعدة استفادة متدربي التكوين المهني من المنحة؛
   - تعزيز دور مؤسسات التكوين المهني الخاص المعتمدة واستفادتها من مساهمة الدولة في مصاريف تكوين المتدربين؛
   - تنمية التكوين المهني لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة.

4. **تطوير وتنويع التكوين المهني الخاص:**

- دعم وتطوير منظومة التكوين المهني الخاص والرفع من مساهمته في منظومة التكوين من خلال تحسين جاذبيته؛
- دعم التكوين المهني الخاص وإعادة تموقعه لتعزيز دوره في مجال تطوير الفكر المقاولاتي وريادة الأعمال وتطوير آلياته للاستجابة للحاجيات الدولية من الكفاءات؛
- تطوير وتجويد نظام الامتحانات والتقييم بمؤسسات التكوين المهني الخاص؛
- مراجعة النظام الحالي لمنظومة ترخيص واعتماد مؤسسات التكوين المهني الخاص؛
- مراجعة الإطار القانوني المنظم لها.

5. تنمية التكوين بالوسط المهني:

- إعادة تموقع التكوين بالتدرج المهني لمواجهة بعض التحديات من خلال:
  - الرفع من فعالية وجودة برامج التكوين بالتدرج؛
  - الرفع من أعداد المتدرجين بهدف مضاعفته على المدى القريب والمتوسط.
- تعزيز عرض التكوين المهني بالعالم القروي من خلال إحداث قرى للدعم والمواكبة بالمجال القروي والشبه الحضري VAR

6. تنمية التكوين المستمر :

إرساء نظام حكامة وتدبير جديد للتكوين المستمر من خلال:

- أجرأة تنزيل النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون 60.17؛
- إجراء مشاورات لوضع مقترح للعمل على إرساء نظام حكامة وتدبير ناجع للتكوين المستمر لضمان (أ) استقلالية البنية الإدارية المكلفة بتدبير التكوين المستمر و(ب) تمويل التكوين المستمر.

<u>المحور الثاني: عصرنة المناهج البيداغوجية والتوجيه والارتقاء بجودة التكوين</u>

1. تطوير النموذج البيداغوجي والارتقاء بجودة التكوين:

- مواصلة تعميم اعتماد المقاربة بالكفاءات؛
- تأهيل وإعادة هيكلة شعب التكوين المهني؛
- تنمية الحس المقاولاتي وروح المبادرة وريادة الأعمال وتعزيز وتقوية المهارات الحياتية ببرامج التكوين المهني؛
- دعم تعلم اللغات الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية والإسبانية)؛
- مواصلة إدراج المجال الرقمي في العملية التكوينية؛
- الاستمرار في إدماج التكوين عن بعد.

2. إرساء نظام ناجع للتوجيه المهني:

- وضع نظام جديد للتوجيه يمكن المتدربين من الاستفادة من خدمات مبتكرة من أجل مواكبتهم في مختلف مراحل بلورة اختياراتهم التكوينية وإنجاز مشروعهم المهني، فضلا عن تعزيز قابلية تشغيلهم وإدماجهم المهني.

3. المباراة الوطنية للتكوين المهني:

- مأسسة المقاربة الجديدة لتنظيم المباراة الوطنية للتكوين على غرار المباراة الدولية Word Skills ؛
- إطلاق النسخة الجديدة لهذه المباراة في عدة مهن بشراكة مع القطاعات المكونة والمهنيين.

4. تكوين المكونين والارتقاء بتدبير المسارات المهنة:

- إحداث وتنفيذ دورات لاستكمال تكوين المكونين بالقطاعين العام والخاص في المجالين التقني والبيداغوجي؛
- إحداث المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء في المقاولات بتامسنا الذي يتولى تنظيم التكوين الأساسي والمستمر لفائدة المكونين وباقي هيئات التأطير الإداري والبيداغوجي؛
- إحداث المركز المحوري للتكوين Hub center في مهن صناعة السيارات بالدار البيضاء للرفع من مستوى كفاءات المكونين بمعاهد التكوين في مهن صناعة السيارات.

5. مواصلة إرساء النظام الوطني الموحد للتقييم والجودة :

- إرساء نظام وطني موحد للتقييم الذاتي لمؤسسات التكوين المهني والذي ينجز كل ثلاث سنوات؛
- تنزيل التصور حول نظام وطني للتقييم الخارجي لمؤسسات التكوين المهني والذي سينجز كل خمس سنوات؛
- بلورة أدوات ومسطرة منح علامة وطنية لجودة المؤسسات؛
- تشجيع ومواكبة مؤسسات التكوين الراغبة في الحصول على الإشهاد الدولي للجودة ISO21001

<u>المحور الثالث: تحسين قابلية التشغيل لخريجي التكوين المهني</u>

1. تشجيع روح ريادة الاعمال:

- توسيع قاعدة برنامج التجديد المقاولاتي «PIE»؛
- تطوير الأنشطة الداعمة لخلق المقاولات برنامج «ACE»؛
- استفادة خريجي التكوين المهني من برنامج "أنا مقاول"؛
- مواكبة مدن المهن والكفاءات في مجال ريادة الأعمال؛
- اعداد برنامج التكوين في مجال ريادة الأعمال لمواكبة ارساء معاهد التكوين في الكفاءات المقاولاتية.

2. تحسين قابلية التشغيل للعاملين في القطاع غير المهيكل و/أو الباحثين عن عمل:

- إعادة هيكلة برامج التكوين التأهيلي من خلال تعزيز المجزوءات المرتبطة بالمهارات التقنية واللغوية والكفاءات الحياتية (Soft Skills) ؛

- إعداد إطار منهجي لإنجاز عمليات التصديق على مكتسبات التجربة المهنية؛
- إحداث فضاءات متخصصة في مواكبة وخلق المقاولة لمواكبة حاملي المشاريع وتقديم المساندة الفعلية القبلية والبعدية للمقاول الناشئ.

3. التنقل الدولي للكفاءات:

- وضع إطار للشراكة رابح-رابح ملائم للحركية الدولية للشباب والتنقل الدولي الآمن؛
- وضع نظام تكويني استباقي ومرن لمواجهة تحديات الحركية الدولية للشباب من أجل التنقل الدولي الآمن؛
- مشروع تعزيز آليات الاعتراف بدبلومات التكوين المهني على الصعيد الدولي.

4. الإطار الوطني للإشهاد :

- إعداد الآليات التقنية لتفعيل الإطار الوطني للإشهاد.